السوق الخليجية المشتركة:
التكامل الاقتصادي والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون

مداخلة
عبدالرحمن بن حمد العطية
الأمين العام لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
في
منتدى الدوحة الثامن
للديمقراطية والتنمية والتجارة الحرة
الدوحة ـ دولة قطر
13-15 أبريل 2008م.

يطيب لي في البداية أن أتوجه بأسمى آيات الشكر والتقدير إلى حضرة صاحب السمو الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني أمير دولة قطر رئيس المجلس الأعلى لمجلس التعاون حفظه الله ورعاه، وأن أشيد بالتوجه الذي تتبناه دولة قطر بقيادة سموه الكريم وبالخطوات المدروسة نحو الديمقراطية والحداثة والتنمية وإرساء دعائم وطيدة لدولة القانون والمؤسسات تأكيدا للدور الحضاري الأصيل لدولة قطر.

ويسعدني أن أتوجه بالشكر والتقدير إلى معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية بدولة قطر على دعوته الكريمة لي للتحدث أمامكم والتعريف بالسوق الخليجية المشتركة، والشكر موصول للإخوة الأعزاء في وزارة الخارجية بدولة قطر واللجنة المنظمة على حسن الإعداد والتنظيم الرائع لهذا اللقاء السنوي الهام.

ويسرني اليوم أن أتحدث أمامكم عن السوق الخليجية المشتركة ودورها في تعزيز التكامل الإقليمي والتعاون الدولي، حيث يوفر النمو الاقتصادي المتسارع الذي تمر به دول المجلس فرصاً غير مسبوقة للمستثمرين من دول المجلس وخارجها، ولذلك فإن انطلاقة السوق الخليجية المشتركة في هذه المرحلة ستعزز سبل الاستفادة من تلك الفرص. كما سأتناول العلاقة بين هذه الخطوة التكاملية والإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون.

السيدات والسادة،

يُعتبر التكامل الاقتصادي بين دول المجلس أحد الأهداف الرئيسة التي نص عليها النظام الأساسي لمجلس التعاون، وتأتي السوق الخليجية المشتركة كخطوة رئيسة في مسيرة هذا التكامل بعد إنجاز منطقة التجارة الحرة ثم الاتحاد الجمركي الذي تم الإعلان عن قيامه في يناير 2003م، وكذلك تبني العشرات من القوانين الموحدة والسياسات الاقتصادية المشتركة، مثل قوانين الجمارك ومكافحة الإغراق وسياسات التنمية الصناعية والزراعية والتجارية.

مسارات السوق الخليجية المشتركة:

تركز السوق على المواطنة الخليجية في المجال الاقتصادي، وتقوم على مبدأ أساسي وهو أن يتمتع مواطنو دول المجلس (ويشمل ذلك المواطنين الأفراد والاعتباريين مثل الشركات والمؤسسات الخليجية) بالمعاملة الوطنية في أي دولة من الدول الأعضاء، بحيث تتوفر لهم جميع المزايا التي تُمنح للمواطنين في جميع المجالات الاقتصادية.

وتشمل السوق الخليجية المشتركة عشرة مسارات حددتها الاتفاقية الاقتصادية وهي:

1. التنقل والإقامة.
2. العمل في القطاعات الحكومية والأهلية.
3. التأمين الاجتماعي والتقاعد.
4. ممارسة المهن والحرف.
5. مزاولة جميع الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية.
6. تملك العقار.
7. تنقل رؤوس الأموال.
8. المعاملة الضريبية.
9. تداول وشراء الأسهم وتأسيس الشركات.
10. الاستفادة من الخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية.

السيدات والسادة،

بعد الإعلان عن السوق بدأت مرحلة التنفيذ الفعلي للسوق، والمتابعة والتقييم، حيث يُعتبر استكمال إصدار الأدوات التشريعية والقانونية داخل كل دولة لمجمل مسارات السوق مطلباً مهماً للإسراع في تطبيق ما ورد في إعلان السوق الخليجية المشتركة.

وقد عينت الدول الأعضاء ضباط اتصال **liaison officers** لمساعدة المواطنين على التواصل مع المسؤولين عن كل مجال من مجالات السوق بهدف تحقيق الاستفادة المثلى من مميزات السوق الخليجية المشتركة. ولهذا فإن المحطة الأولى والرئيسية للاستفادة من مزايا السوق الخليجية المشتركة هي من خلال الأجهزة المختصة في كل دولة من دول المجلس.

وفيما يتعلق بالمتابعة والتقييم، فإن الأمانة العامة ولجنة السوق الخليجية المشتركة ولجنة التعاون المالي والاقتصادي واللجان الأخرى المعنية تتابع التنفيذ وترفع تقارير دورية للمجلس الوزاري وقادة دول المجلس عن سير العمل في السوق الخليجية المشتركة.

وتقوم معظم قطاعات الأمانة العامة لمجلس التعاون بمتابعة سير العمل في مجالات السوق الخليجية المشتركة التي أشرت إليها سابقاً، وتقوم الامانة العامة بنشر المعلومات أولاً بأول عن السوق المشتركة على موقعها في شبكة الإنترنت، حيث يمكن للمواطن أن يتواصل من خلالها مع الأمانة العامة وضباط الاتصال واللجان التي أشرت إليها في أي اقتراحات أو صعوبات يواجهها في الاستفادة من مزايا وفرص السوق.

وتقوم الأمانة العامة أيضاً باستطلاع مرئيات مواطني مجلس التعاون والجهات المختصة في الدول الأعضاء عن سير العمل في السوق المشتركة ومعرفة أي صعوبات قد تعترض التنفيذ. ونسعى من خلال هذه الاستطلاعات إلى التعرف على مستوى التطبيق الفعلي في الدول الأعضاء، وسترفع نتائج ذلك إلى اللجان المختصة العاملة في إطار المجلس والتي أوكل إليها مهمة تذليل الصعوبات وإزالة العقبات التي قد تواجه التطبيق الفعلي للسوق المشتركة.

وتختص لجنة السوق الخليجية المشتركة – وهي مشكلة من وزارات الاختصاص في الدول الأعضاء - بالتعامل مع جميع القضايا المتعلقة بالسوق وتنظر في أي اقتراحات أو قضايا تتم إثارتها، والعمل على حلها أو رفعها إلى

لجنة وزراء المالية والاقتصاد التي أناط بها المجلس الأعلى مهمة متابعة سير العمل في السوق المشتركة.

إلى جانب هذه الآليات، يجري العمل حالياً على تشكيل هيئة قضائية judicial commission وفقاً للمادة (27) من الاتفاقية الاقتصادية ستنظر في أي قضايا لا يتم البت فيها من خلال الآليات التي أشرت إليها.

وإلى جانب الأمانة العامة، تعمل عدد من المنظمات المتخصصة العاملة في إطار المجلس على متابعة سير تنفيذ مسارات السوق الخليجية المشتركة، ومن تلك المنظمات:

- مكتب التربية العربي لدول الخليج العربية
- المكتب التنفيذي لوزراء الصحة في دول المجلس
- المكتب التنفيذي لوزراء العمل والشؤون الاجتماعية

السيدات والسادة،

تهدف السوق الخليجية المشتركة إلى تحقيق العديد من المزايا الاقتصادية والاجتماعية لمواطني دول المجلس وللشركات والمؤسسات الخليجية، وللمستثمر الخليجي والأجنبي. فبالنسبة للمواطن والمواطنة توفر السوق الخليجية المشتركة لهما فرصة التنقل والعمل والإقامة، والتعليم العام والصحة، والتأمينات الاجتماعية، وممارسة المهن والحرف، وتملك العقار، وممارسة الأنشطة الاقتصادية والاستثمارية والخدمية في جميع دول المجلس.

وبالإضافة إلى ذلك كله توفر السوق الخليجية المشتركة للشركات والمؤسسات فرصة الاستفادة من زيادة رقعة السوق وتوسع قاعدة التسويق وأماكن الإنتاج ونقاط التوزيع، مما سيرفع من كفاءة الإنتاج ويخفض تكاليفه عن طريق الاستفادة من اقتصاديات الحجم التي توفرها السوق الخليجية المشتركة.

ويُعتبر تعزيز الاستثمارات أحد أهم ما تهدف إليه السوق الخليجية المشتركة، فهي تهدف إلى إيجاد سوق واحدة يتم من خلالها استفادة مواطني دول المجلس من الفرص المتاحة في الاقتصاد الخليجي، وتتيح مجالاً أوسع للاستثمار البيني (الخليجي) والعربي والأجنبي، وتحقق الاستخدام الأمثل للموارد الاقتصادية، حيث إن اقتصادات دول المجلس ستكون أكثر جذباً للاستثمار بعد تكاملها في سوق واحدة.

وبالإضافة إلى تحسين المناخ الاستثماري فإن أحد أهم أهداف عملية التكامل الاقتصادي هو تسهيل التبادل التجاري من خلال آليات الاتحاد الجمركي

لدول المجلس والذي دخل حيز التنفيذ منذ خمس سنوات، ونجح في زيادة التبادل التجاري بين دول المجلس بنسبة نمو تعدت 20% سنوياً، ويعزز نجاح الاتحاد الجمركي من فوائد السوق الخليجية المشتركة، ويساعد على تسهيل التبادل التجاري مع العالم الخارجي من خلال تخفيض التعرفة الجمركية وتبسيط وتوحيد إجراءات الاستيراد والتصدير.

وقد يسّرت خطوات التكامل الاقتصادي في مجلس التعاون مفاوضات التجارة الحرة التي بدأتها دول المجلس مع معظم شركائها التجاريين، ومن المنتظر قريباً التوقيع على اتفاقيات بهذا الشأن مع الاتحاد الأوروبي – الشريك التجاري الأول لدول مجلس التعاون – وسنغافورة وغيرهما.

السوق المشتركة والتعليم:

ضمن مشروع السوق الخليجية المشتركة، أقر المجلس الأعلى مبدأ المساواة التامة لطلبة التعليم العام من حيث القبول والمعاملة وتصديق الشهادات الدراسية، ويتم تطبيق ذلك في جميع الدول الأعضاء على نحو سلس دون عقبات تُذكر.

وفيما يخص التعليم العالي، فإن قرار المجلس الأعلى الصادر بهذا الشأن يمثل توجها عاما بالمساواة في القبول والمعاملة، نظرا لما تواجهه دول المجلس عموما من زيادات مطردة في أعداد الخريجين من المرحلة الثانوية، ومحدودية في الطاقة الاستيعابية لمؤسسات التعليم العالي. وتواصل الأمانة العامة المتابعة مع الدول الأعضاء لتطبيق المساواة في مؤسسات التعليم العالي، وسوف يعرض الموضوع على الاجتماع القادم للجنة وزراء التعليم العالي بدول المجلس في شهر مارس من هذا العام لتبني الخطوات اللازمة بما يتفق وقرار السوق المشتركة.

وفي المجال الصحي فقد أقر المجلس الأعلى مبدأ المساواة لجميع مواطني دول المجلس في مجال الاستفادة من المستوصفات والمستشفيات والخدمات الصحية. ويتم تنفيذ ذلك في جميع الدول الأعضاء على نحو سلس وفعال.

السوق المشتركة والعمل:

صدرت عدة قرارات تمنح مواطني دول المجلس حق المساواة في مجال العمل في القطاعين الأهلي والحكومي. وصدرت قرارات تنفيذية على مستوى دول المجلس لتطبيق المساواة بين مواطني دول المجلس، واحتسابهم ضمن النسب المطلوبة في توطين الوظائف. وتواصل الأمانة العامة مع الدول الأعضاء

العمل على إيجاد حلول لبعض الإشكالات المتعلقة بتطبيق هذا المبدأ في القطاعين الأهلي والحكومي بغية استكمال ذلك على مستوى دول المجلس.

كما صدرت موافقة المجلس الأعلى على مد مظلة الحماية التأمينية عن طريق التقاعد المدني والتأمينات الاجتماعية لمواطني دول المجلس العاملين خارج دولهم في أية دولة عضو اعتبارا من شهر يناير 2006، ويُسهم ذلك في تسهيل تنقل العمالة المواطنة وتشغيلها فيما بين دول المجلس، ويحفظ لها اشتراكاتها في مجال التأمينات الاجتماعية والتقاعد كما لو كانوا يعملون في دولهم.

السوق الخليجية المشتركة والاتحاد النقدي

هناك عدد من التساؤلات بشأن مشروع الاتحاد النقدي لدول المجلس، وأود أن أؤكد أن قيام الاتحاد النقدي وإصدار العملة الموحدة مرحلة تكاملية متقدمة تُتوّج خطوات التكامل الاقتصادي. فبعد قيام الاتحاد الجمركي منذ خمسة أعوام وإعلان السوق المشتركة في مطلع هذا العام فإننا نتطلع إلى تحقيق الاتحاد النقدي والعملة الموحدة في موعدها المحدد، حيث أكدت قمة الدوحة في ديسمبر الماضي على التزام الدول الأعضاء بتحقيق الاتحاد النقدي والعملة الموحدة وتكليف وزراء المالية ومحافظي مؤسسات النقد والبنوك المركزية بوضع جدول مفصل لاستكمال جميع متطلبات الاتحاد النقدي في ضوء تقييم البرنامج الزمني والمقر في قمة مسقط ورفع ذلك للقمة القادمة في ديسمبر 2008 في مسقط بسلطنة عمان. وأود أن أؤكد هنا أن دولة الكويت ملتزمة بالسير في مشروع الوحدة النقدية وأن سلطنة عُمان ستلحق بالمشروع في الوقت الذي تراه مناسباً وملائماً لظروفها الاقتصادية.

العلاقة بين التكامل الاقتصادي والإصلاح السياسي في دول المجلس

تسير عملية التكامل الاقتصادي جنباً إلى جنب الإصلاح السياسي في دول مجلس التعاون، حيث أصبح من المسلمات أن تحقيق التنمية وتعزيز الأمن والاستقرار يرتكزان على ضرورة الإصلاح القائم على بناء الديمقراطية، ومن هنا كان توجه دول المجلس في السنوات الأخيرة لبناء مؤسسات تساعد على ضمان حقوق الإنسان الأساسية للمواطنين، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، والمساواة أمام القانون في الواجبات والحقوق. ولعلي أذكر بعض الأمثلة هنا:

أولاً: تبني دساتير جديدة في السنوات الأخيرة تنظم العلاقة بين الحاكم والمحكوم، وتعزز من المشاركة السياسية للمواطنين: ففي دولة الإمارات العربية المتحدة، تم تبني دستور دائم في عام 2004م ليحل محل الدستور

المؤقت الصادر في عام 1971م. وقد ساهمت انتخابات المجلس الوطني الاتحادي في عام 2007م، والمكون من 40 عضواً، نصفهم معينون، في وصول ثماني نساء ليصبحن عضوات في هذا المجلس.

وفي مملكة البحرين تم تعديل دستور عام 1973م، بدستور جديد حل محله في فبراير عام 2002م، وواكب ذلك انتخابات نيابية لمجلس الشورى في العام نفسه.

وفي المملكة العربية السعودية صدر النظام الأساسي للحكم في عام 1992م وتم تعيين أول مجلس حديث للشورى في المملكة.

وفي سلطنة عمان، صدر أول نظام أساسي للدولة في عام 1996م، وقد ضمن دستور السلطنة، مثله مثل دستوري البحرين وقطر، حق التصويت للمرأة، وشهدت انتخابات عام 2003م أول مشاركة فعلية للمرأة العمانية في التصويت لمجلس الشورى.

وفي دولة قطر، جرى استفتاء شعبي في أبريل عام 2003م للتصويت على الدستور الدائم والذي صدر كبديل للدستور المؤقت الذي واكب عملية الاستقلال في عام 1972م.

أما في دولة الكويت فقد اعيد إحياء دستور عام 1962م، وعقدت أول انتخابات بعد التحرير لمجلس الأمة في أكتوبر من عام 1992م، وهي عملية مازات مستمرة حيث تستعد الكويت هذه الأيام لخوض حملة جديدة من الانتخابات النيابية.

ثانياً: التحول من مجالس نيابية معينة إلى مجالس منتخبة:

تشهد منطقة الخليج العربي أشكالاً متعددة من المجالس النيابية ففي كل من الكويت والبحرين يتم انتخاب أعضاء البرلمان بالاقتراع الشعبي المباشر. وبالإضافة إلى وجود مجالس نيابية منتخبة في كل من البحرين وعمان، فإن هناك مجالس نيابية موازية أخرى يتم تعيينها، كما هو الحال في المملكة العربية السعودية حيث يتم تعيين أعضاء مجلس الشورى، وفي دولة الإمارات العربية المتحدة حيث يتم إنتخاب نصف أعضاء المجلس الوطني الاتحادي ويعين النصف الآخر، وقد أعلنت دولة الإمارات مؤخراً أنه سيتم انتخاب المجلس بشكل كامل خلال أربع سنوات من الآن.

ويتوقع أن يتم انتخاب ثلثي أعضاء الهيئة التشريعية في دولة قطر، المكونة من خمسة وأربعين عضواً، حين يتم الاقتراع الشعبي العام في أكتوبر من هذا العام.

وبالإضافة إلى الانتخابات النيابية والتشريعية، فإن جميع دول مجلس التعاون تأخذ أيضاً بمبدأ انتخاب أعضاء المجالس البلدية، إما بصفة جزئية، أو بصفة كلية.

ثالثاً : تمكين دور المرأة في الدولة والمجتمع:

لا تفرق الدساتير والقوانين في مجلس التعاون بين المرأة والرجل في حق الترشيح والانتخاب لعضوية المجالس النيابية والبلدية، وقد وصل عدد من النساء الخليجيات إلى البرلمان خلال العامين الماضيين في كل من البحرين والإمارات وسلطنة عمان.

إضافة لذلك فقد أفسحت السلطة التنفيذية المجال للمرأة للمشاركة في الوظائف العليا في هذه الدول. حيث تشغل المرأة الخليجية اليوم مناصب وزارية في معظم دول مجلس التعاون، وتتبوأ الكثير من المناصب العليا في المؤسسا ت التنفيذية والتعليمية فيها.

رابعاً: حقوق الإنسان

تشاطر دول مجلس التعاون دول العالم المتحضر الاحترام الكامل لقيم حقوق الإنسان ومبادئ الديمقراطية، وترى أن هذه القيم، جزء مهم من قناعة دول مجلس التعاون الراسخة. ولذلك فإن دول المجلس تعمل مع المجتمع الدولي لنشر هذه القيم الإنسانية المشتركة، دون انتقائية، أو ازدواجية في المعايير، والتأكيد على عدم استخدام هذا الهدف النبيل لتحقيق مكاسب سياسية أو اقتصادية، والأخذ بعين الاعتبار، التمايز الحضاري والديني، والتاريخي والسياسي، وخصوصية كل ثقافة أو مجتمع في إطار المبادئ الدولية لحقوق الإنسان.

السيدات والسادة،

في الختام أود التأكيد على أننا في مجلس التعاون نسعى إلى تعميق وتفعيل ما تم من مراحل تكاملية بين دول المجلس تجسدها في الوقت الحاضر السوق الخليجية المشتركة، وكذلك استكمال الخطوات المتقدمة من التكامل مثل الاتحاد النقدي وتوحيد العملة لنعزز بذلك من كوننا مجموعة اقتصادية وسياسية ذات وزن إقليمي ودولي. وفي نفس الوقت نحن على يقين بأن الإصلاحات الديمقراطية، وتعزيز مبدأ سيادة القانون، والمساواة بين المواطنين في الواجبات والحقوق، وتعزيز دور المرأة في التنمية، تشكل روافد لاغنى عنها لتلك الخطوات التكاملية، ودعائم للأمن والاستقرار في منطقتنا.

أشكركم على حسن الإصغاء و السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.